

يهيئ رئيس الوزارة البريطانية، وأليك دوغلاس هيويم وزير الخارجية. وعلى مستوى المحادثات العسكرية والتسليح عقد لقاء مع اللورد كارنغتون وزير الدفاع. أما على مستوى المحادثات الاقتصادية وطلب المساعدات فكان لقاء الملك مع ريتشارد وود الوزير المسؤول عن المساعدات البريطانية لاسيا وراء البحار. قبا الذي يمكن استنتاجه من هذه المحادثات الواسعة التي شملت أكثر من مسؤول بريطاني وجرت على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. بداية، لا بد من القول انه بالرغم من توجه النظام كليا خلال العامين الماضيين باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأخيرة لم تساهم في اخراج النظام الأردني من مأزق الاحتلال الإسرائيلي لنصف الأرض التي يدعي للسيادة عليها وتبثيل شعبها. وقد أوضحت زيارة الملك الأخيرة لواشنطن في شباط (فبراير) الماضي، ان أميركا لا ترغب في ان يكون الأردن هو مدخل التسوية العربية - الإسرائيلية، وانها تعمل من أجل ان تكون مصر هي المدخل لهذه التسوية. وعلى ضوء التطورات الأخيرة قسي الشهرين الماضيين، والذعر الذي أصاب النظام الأردني من اشارة الرئيس التونسي الى موافقة أميركا على مشروعه، فإنه يمكن القول ان زيارة الملك حسين الى بريطانيا لا يمكن الا ان تقع ضمن اطار محاولة أردنية لاعادة صياغة علاقات الملك بكافة حلفائه الإمبرياليين، حتى لا يظل، سيرا لعلاقاته مع دولة واحدة قد تتعارض مصالحها الاستراتيجية البعيدة المدى مع مصالحه في المنطقة. ومما يعزز من تخوفات الملك هذه، معرفته الأكيدة بأن الأردن ليس قاعدة مصالح اقتصادية للإمبريالية مثل إيران او السعودية وانما قاعدة مصالح سياسية. وقد انعكست هذه الحقيقة على علاقات الإمبريالية الأمريكية بحلفائها في المنطقة. فبينما نجد انها زودت إيران والسعودية بأحدث الاسلحة، وجعلت من إسرائيل ترسانة للأسلحة المتطورة، فإن مساعداتها العسكرية للأردن لم تصل الى هذا المستوى. لذلك فإن محادثات حسين - كارنغتون العسكرية هي محاولة للحصول على اسلحة بريطانية متطورة، او محاولة لدفع أميركا لتزويده بتلك الاسلحة، لتبقى وحدهما المحتكر الوحيد لتصدير السلاح لدول المنطقة، تماما كحالة الملك فيصل شراء اسلحة فرنسية عند زيارته الأخيرة لباريس الامر الذي دفع بأميركا لتزويده

يمكن أن تجيب على هذا التساؤل، لافتين النظر الى النفي الأردني المتكرر لدور أميركا في مشروع بورتقبة، الى الحد الذي صرح فيه رئيس الحكومة زيد الرفاعي لجريدة «الرأي العام» الكويتية ان لدى حكومته «تأكيدات مكتوبة من واشنطن ان لا دور لأميركا في الدعوة البورتقبية وان تصريحات الرئيس التونسي لا تشمل سوى وجهة نظره» (الرأي العام ١٩٧٣/٧/٢٦). غفي ١/٢٧/١٩٧٣ وقبل ان يعلن بورتقبة وجهة نظره الخاصة في الكيان الأردني، كان الملك حسين يطير بصحبة زوجته الجديدة الى طهران في زيارة شددت وسائل الاعلام الأردنية على وصفها بأنها «زيارة خاصة» (الرأي العام ١٩٧٣/٦/٢٨). فجاءت زيارة الملك هذه الى طهران بعد زيارة رئيس الوزراء الإيراني الى عمان مباشرة ومقابلته الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي (الرأي العام ١٩٧٣/٦/٢٣). وبينما كان الملك يمضي ايام زيارته غير المحددة الى طهران، تناقلت وكالات الأنباء العالمية ما جاء على لسان الرئيس التونسي لصحيفة «النهار» البيروتية. فاستدعى الملك رئيس وزرائه الى طهران يوم ١٠/٧/١٩٧٣ ليطير معه الى لندن في اليوم نفسه بصورة مفاجئة، في زيارة وصفتها كل من الصحف البريطانية والأردنية بأنها «زيارة رسمية» (الديستور، الرأي العام ١٩٧٣/٧/١١). فكانت زيارة الملك هذه اول زيارة يقوم بها الى بريطانيا منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٧١، أي قبل وقوع مجازر الاخراج وجرش مباشرة في ذلك العام. وطوال العامين الماضيين ظل النظام الأردني يتوجه بقوة في سائر علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية الى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث احتلت علاقات الملك ببريطانيا المرتبة الثالثة بعد علاقاته بكل من أميركا والمانيه الغربية على التوالي. من هنا يمكن لمس اهمية هذه الزيارة الى بريطانيا صانعة الكيان الأردني، في وقت بدت فيه أميركا وكأنها قد تخلت عن نظام الملك وغدت مستعدة للتضحية به من أجل اعادة ترتيب خارطة المنطقة العربية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. فكانت لقاءات الملك حسين ومحادثاته المكثفة مع مختلف المسؤولين البريطانيين تشير الى ان نظام الملك قد عاد الى بريطانيا يطلب منها الدعم والمساندة والوفاء بما ترتبه عليها التزاماتها الادبية والسياسية تجاه مملكته. فعلى المستوى السياسي عقد الملك حسين لقاءات مكثفة مع كل من ادوارد